الفصل الرابع

الآثار السلبية للنزاعات

في إفريقيا

(المتغيّر الأجنبي)

تمهيد:

كان من آثار الصراعات والمنازعات الداخلية في أفريقيا بفعل (**المتغيّر الأجنبي**)، الذي كان قطب الرحى في الصراعات الإفريقية الأساسية، وكان الزعيم الغاني الراحل نكر وما صادقا عندما ما شخّص في الخمسينيات وضع القارة الإفريقية بتأكيده: " **أن مشكلة القارة تتمثل في الاستعمار الجديد وأدواته الرئيسية المتمثلة في (بلقنة) القارة** ". والوضع الراهن للقارة الإفريقية بكل تطوراته والذي لن تكون (**درا فور**) في السودان آخر حلقاته يشكل بما لا يدع مجالا للشك، أن الصراعات التي تتكاثر مؤخرا، حتى أصبحت ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، وشيوع الانقلابات العسكرية التي باتت من عاديات الأشياء.

إذن الصراعات التي استوطنت إفريقيا، إن بين الدول الأجنبية الكبرى وبعضها البعض، أو بينها وبين عدد من دول القارة، إنما تدور حول مصالح جوهرية مادّية من النواحي الاقتصادية والاستراتيجية والأيديولوجية في نهاية المطاف. والنتيجة الطبيعية لهذا الاستعمار الجديد خاصة بعد اجتياح العولمة بقاع العالم، ومحاولة الولايات المتحدة الأمريكية (USA) عن طريق مدّ نفوذها السياسي إلى المستعمرات الأوروبية السابقة في إفريقيا، أو تحد من وجود تأثير الدول الاستعمارية الأم في النظام العام للعلاقات الدولية، وينبع هذا الاتجاه، من تبني الولايات المتحدة لفكرة" **زعامة العالم** "، وبالتالي، خلق نمط من التبعية السياسية (dépendance politique) والاقتصادية والثقافية تجعل من الاستقلال السياسي المعلن للدول الإفريقية مجرد يافطة بلا معنى وراءها علاقات الماضي الاستعماري بكل أبعادها وتفاصيلها.

المبحث الأول

التبعيـــة السيـــاسيـــة

(dépendance politique)

عرف المشهد الإفريقي في أواخر الخمسينيات وأوائـــل الـــستينيات حصول كثير من الدول الإفريقية استقلالها. إلا أن ما يلاحـــظ علـــى هـــذا الاستقلال هو ارتباطه لظاهرتين كان ولا يزال لهما الأثر البعيـــد في الحيـــاة السياسية الإفريقية. فمن جهة شهدت حركة الاستقلال بروز دول أســـهم في تكوينها من حيث الشكل الجغرافي الاعتبارات الاستعمارية السابقة. فالحدود السياسية الحديثة في إفريقيا أسهمت في تكوينها هذه العوامل التاريخية المرتبطة بحركة الاستعمار الأوروبي أكثر من أي كامل جغرافي آخر.[1]

كما أودت السياسة الاستعمارية لبريطانيا وفرنـــسا في إفريقيـــا إلى تقسيم المنطقة إلى دويلات ذات حجم جغرافي صغير باستثناء نيجيريا الـــتي تم تقسيمها هي الأخرى من ثلاثة إلى أربعة أقاليم، وبالتالي، أصـــبحت منطقـــة غرب إفريقيا بالذات منطقة مزدحمة بالدويلات الصغيرة الحجم بشكل لا يماثله في هذه الوضعية إلا منطقة إفريقيا الوسطى.

وبرغم أن إفريقيا شهدت إمبراطوريات وممالك اســـتطاعت تجـــاوز الاعتبارات القبلية، إلا أن التنافس الاستعماري هو الذي أدى إلى تجزئة القارة في مناطق نفوذ أوروبي بشكل رسم ملامح الخريطة السياسية للقـــارة عقـــب

---

(1) أنظر مؤلفنا حول نزاعات الحدود العربية، مرجع سبق ذكره.

الاستقلال. وقد جاء مؤتمر برلين سنة (1884م) بشكل مشابه في نتائجه لاتفاقية سايكس بيكوسنة (1916م) القاضية بتقسيم الشرق العربي بين بريطانيا وفرنسا.

وفي مؤتمر برلين تم تفتيت القارة الإفريقية إلى أجزاء بين الدول الاستعمارية الأوروبية. وقد استندت في شرعية استحواذها – خاصة فرنسا- على المناطق التي استعمرتها بأنها كانت تمثل مجال عملها في تجارة الرقيق. أما الولايات المتحدة ورغم بعدها عن القارة الإفريقية فقد أسهمت في تحقيق مطامعها بأن تكون مناطق شرق إفريقيا وحوض الكونغو مناطق تجارية حرة.[1]

ورغم أن المصلحة الاستعمارية اقتضت إيجاد نوع من الربط الاستعماري بين الأقاليم الإفريقية التي تخضع لكل مستعمر إلا أن أنماط الربط هذه لم تغير شيئا من وضعية التجزئة التي صنعها هؤلاء المستعمرون لأنها لم تكن تهدف إلى ربط الدول الإفريقية بعضها ببعض وإنما إلى ربطها بالدولة" **الأم** "، ولأنها لم تتجاوز الربط الظاهري الذي يتيح خدمة المصلحة الاستعمارية ولا يتطرق إلى الوحدة الثقافية والسياسية والاقتصادية بين هذه الدول.

والجدير بالذكر، أن الهدف الأساسي من تحقيق هذا الربط الاستعماري كان يتمثل في زيادة فاعلية استخدام أفريقيا كاحتياطي عسكري واقتصادي للقوى الأوروبية في صراعها بعضها ضد بعض، لتجنيد الإنجليز لمائة ألف من الكينيين أثناء الحرب العالمية الأولى، واستخدام الفرنسيين في عهد ديغول لقوات إفريقية كبيرة بقيادة الحاكم العسكري لتشاد من أجل نصرة

---

(1) علي المنتصر فزفر، إفريقيا، مرجع سبق ذكره.

الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، وأيضا، لمواجهة محاولات **حكومة فيشي** الموالية للألمان للسيطرة على الغابون والكاميرون.

ونفس الشيء حدث في الكونغو أثناء الحرب العالمية الثانية حيث هذه المستعمرة البلجيكية مركزا للمقاومة التي ناصرت الحلفاء عقب سقوط بلجيكا. أما طرق استخدام أفريقيا كاحتياطي اقتصادي لأوروبا فسنتناوله لاحقا.

وقد تباينت وتبلورت بشكل جلي أساليب الدول الاستعمارية في طريقة ربط المناطق التي تخضع لها في أفريقيا لما كان يدعونه"**بالوطن الأم** " .فقد فضلت فرنسا أن يكون للأقاليم الإثنى عشر التي كانت تخضع لسيادتها في غرب إفريقيا والمنطقة الاستوائية تنظيمات سياسية موازية لتلك التي توحد بفرنسا بحيث يكون بالإمكان إرسال ممثلين عن هذه الأقاليم إلى الهيئات الفرنسية" **الأم** " ، وكان لكل إقليم مستعمر مجلسان: **مجلس عمومي** يسيطر عليه الأوروبيون البيض، **وجمعية إقليمية** تأتي سلطتها في المرتبة الثانية بعد المجلس وأعضاؤها من الأفارقة، وينتخب المجلسان أعضاء منهما لتمثيلهما في مجلس الجمهورية (**مجلس الشيوخ الفرنسي**)، كما ينتخب المجلسان ممثلين للأقاليم في الجمعية الوطنية الفرنسية، ولهذا السبب ليس غريبا أن نجد عددا من الساسة الأفارقة أتيحت لهم فرصة العمل في باريس، وتقلّد مناصب حكومية في فرنسا نفسها كان من بينهم رئيس السنغال السابق **سنغور**، ورئيس ساحل العاج الحالي **فيليكس بوانييه**.

ثم تطور هذا الأسلوب إبان الجمهورية الخامسة حيث طرح الجنرال شارل ديغول مشروع دستور يقضي إعفاء هذه الأقاليم استقلالا داخل رابطة

مشتركة بينهما وبين فرنسا، وقد كانت غينيا الدولة الوحيدة التي رفضت هذا الدستور وأيّدت بقيادة الرئيس الراحل أحمد الشيخ توري الاستقلال التام الأمر الذي أدى إلى تعرضها لضغوط هائلة، فقد حاولت فرنسا أن تستغل هذه المناسبة لكي تثبت لباقي مستعمراتها أن الانفصال عن الوطن الأم معناه التدهور السياسي والاقتصادي فسحبت فرنسا جميع فنييها ومدرسيها من غينيا كما ترك أفراد الجيش والشرطة الفرنسية أعمالهم وأقفلت المصارف أبوابها الأمر الذي دعا غينيا إلى الاستعانة بالمعسكر الاشتراكي حيث قدمت كل من تشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفييتي سابقا فنيين وخبراء إلى غينيا.

أما باقي **الدول الغربية** وعلى رأسها الولايات المتحدة فقد ماطلت في الرد على دعوات الشيخ ثوري الرامية إلى مساعدة هذه الدول لبلاده. أما المساعدة الرئيسية فقد جاءت من غانا الدولة التي كانت آنذاك نموذجا للدول الإفريقية الساعية نحو التحرر والاستقلال التام عن الدول الاستعمارية.

أما **بريطانيا**، فقد عملت هي الأخرى، ومن منطلق المصالح الخاصة بها، على دعم الاتجاهات التي تقود إلى إيجاد نوع من الترابط بين الدول التي تستعمرها.

وقد رأى بعض الساسة البريطانيين عدم إمكانية إعادة تطبيق الاتحاد الذي وقع في استراليا وكندا مثلا على إفريقيا، حيث كتب الحاكم العسكري البريطاني لنيجيريا سنة (1920م) يقول:" **إنها فكرة ساذجة تلك التي ترى بإمكانية أن تنصهر في كيان قومي واحد مجموعة من الدول الإفريقية**

الوطنية المستقلة والمتقوقعة على ذاتها والمتباعدة جغرافيا وتاريخيا وبين حيث التقاليد بالإضافة إلى الحواجز الاجتماعية والدينية ".[1]

لكن رغم ذلك، فقد دعت بريطانيا سنة (1948م) إلى إنشاء اتحاد شرق إفريقيا بين أوغندا وكينيا وتنجانيقا، وعيّنت مجلسا يجمع حكام هذه الأقاليم الثلاثة، وجمعية تشريعية مركزية. وقد كانت فكرة الاتحادات هذه من الأفكار التي دعمتها بريطانيا في أعقاب الحرب العالمية الثانية من أجل خدمة مصالحها. ومن هذا المنطلق كانت دعوة وزير خارجية بريطانيا وقتها **انطوني إيدن** سنة (1942م) إلى التقارب بين البلاد العربية ودعوته للعرب بأن يتخذوا الخطوة الأولى نحو تحقيق الوحدة بينهم، وهو الأمر الذي تبنّته بعض الحكومات العربية فيما بعد وانتهى بتأسيس جامعة الدول العربية(leagu des etats arabes).[2]

وهكذا، انتهت محاولات الربط الاستعماري بين بعض أجزاء القارة الإفريقية إلى تباعد هذه الأجزاء بعضها عن بعض وقربها من الدول الاستعمارية، وإلى احتواء وإجهاض أي محاولة للوحدة الإفريقية بإيجاد روابط واهية لا تخدم غير المستعمر، وهو ما يعكسه واقع حال اليوم، أي جعل الدول الإفريقية غير قادرة على تأكيد ذاتها وتهديدها بمزيد من الانقسام، ويجعلها في نهاية المطاف عرضة للمطامع الاستعمارية خاصة في ظل احتياح رياح العولمة العاتية بلاد العالم برمتها. وقد جانب الحقيقة الرئيس التانزاني **جوليوس نيريري** عندما أبرز هذه الحقيقة بقوله:" **إن الدول الصغيرة تشبه المرأة التي ترتدي**

---

(1) فزفر المنتصر، إفريقيا، مرجع سبق ذكره.

(2) المرجع السابق، نقلا عن جمال فاروق الشريف (للجامعة العربية دوما دور يمكن أن تضطلع به) مجلة شؤون عربية ((تونس))، العدد 13 مارس سنة 1982، ص105.

ملابس خليعة، فهي غالبا ما تكون موضع طمع لذوي المقاصد الخبيثة "[1]

وكانت الدول الإفريقية حديثة العهد بالاستقلال تتفق بالكاد على ضرورة اقتباس نظام ما، أمر حتمي، وكان الاجتهاد منصبا على أي نظام غربي، لأن الدول الإفريقية ألفت نفسها بعد حصولها على الاستقلال في مفترق طرق، ومن هذا المنطلق جاء تصريح الرئيس بورقيبة سنة (1957م) الذي قال فيه"**إننا نلاحظ بتأثر عدم الاستقرار الذي يطبع الحياة السياسية الفرنسية، ولذلك نتجه نحو تطبيق نظام يوفر على الأقل الاستقرار في قمة الدولة. ومن أجل ذلك نفضل النظام الرئاسي** ".[2]

وانطلاقا من ذلك جاء الاختيار التونسي في اقتباس النظام الرئاسي الأمريكي، وأطلق على منصب الوزير تعبير" **كاتب الدولة** " كما هو متبع في النظام الأمريكي. إلا أن النظام التونسي حدد لنفسه اختيارات أخرى في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة تختلف عن النمط الأمريكي، وهي بكل المقاييس اجتهادات فيها اقتباس وفيها تعديل وفيها إضافة.

أما الأحزاب السياسية كظاهرة غربية اجتاحت إفريقيا إبان الفترة الاستعمارية الأوروبية واستمرت عقب نيل الاستقلال. وكانت هذه الأحزاب في جوهرها مهمتها حماية مصالح الدول الاستعمارية والدفاع عنها.

وقد حاول قادة التحرر الإفريقي أن يجدوا مخرجا من أزمة التنظيم الحزبي باستبدالها حركات سياسية أفقية ذات توجه شعبي قدر الإمكان بحيث تتجاوز الاعتبارات القبلية والإقليمية والعرقية (ethnisme) والدينية

---

(1) فرفر المنتصر، إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص36.
(2) المرجع السابق، ص38.

والاقتصادية داخل الدولة الواحدة. ولهذا كان حرص القادة الأفارقة من أمثال نكروما ولومومبا على إبراز هذا التوجه في تسمية الحزب بأنه (حزب المؤتمر) وذلك في محاولة للوصول إلى تنظيم شعبي، إن لم يكن من حيث عضويته فعلى على الأقل من حيث توجهاته وأهدافه.

المبحث الثاني

التبعيـــة الاقتصاديـــة

(dépendance économique)

إضافة إلى **التبعية السياسية** التي ورثها الأفارقة عن الغزاة الأوروبيين، هناك تبعية أكثر خطورة وهي صورة إفريقيا كموطن للفقر والمجاعة والبـــؤس الاقتصادي. وأصبح من عاديات الأشياء نداءات المدير العام لمنظمة الأغذيـــة والزراعة الدولية (الفاوFAO) هيئة منظمة الأمـــم المتحـــدة (ONU) تقـــديم مساعدات غذائية لعدة دول إفريقية والتي لن تكون آخرها أزمـــة دارفـــور السوداني، فالجميع يشكو من المجاعة والفقر وسوء التغذية. ووفقا لتقـــديرات الأمم المتحدة أن هذه الصورة الرمادية للقارة لن تكـــون مقـــصورة علـــى اقتصاديات إفريقيا في الماضي أو الحاضر بل أنها سوف تمتد إلى المستقبل أيضا.

ولعل الإشكال المطروح بقوة هو مدى تقديم المساعدات الخارجيـــة للدول الإفريقية حتى تتخلص من أزمتها الاقتصادية، وإنما إذا ما كانت هـــذه الضائقة الاقتصادية التي تعيشها القارة الإفريقية قدرا لا مفرّ منه فكل المعطيات التي بين أيدينا تشير بما لا يدع مجالا للشك أن إفريقيا غنيّـــة بكـــل المـــوارد الطبيعية سواء من حيث المواد الخام أو علاقة هذه المواد بمدى كثافة السكان ثم أن إفريقيا هي أقل قارات العالم من حيث كثافة السكان باســـتثناء القـــارة القطبية الجنوبية. فهي لا يوجد بها إلا(10%) من إجمالي سكان العالم.

إن ما تكابده القارة الإفريقية من فقر وبؤس ومجاعة، وبالتالي، معاناة القارة مشاكل التبعية للقوى الاستعمارية، هو أن الإمكانات الاقتصادية الـــتي

تتوفر عليها القارة تنتظر قرارات إفريقية باستخدامها لصالح إفريقيا ومن أجلها. فكما أن إفريقيا تعاني من العجز والتبعية السياسية (dépendance politique) لأن سياستها ليست في أغلبها إفريقية، فإن إفريقيا تعاني من عجز وتبعية اقتصادية لأن اقتصادها هو الآخر لا يزال في أغلبه غير إفريقي. وقد عبر الزعيم الغاني الراحل نكروما بقوله : " **إنه في غياب التخطيط الوطني الصرف يصبح مدى تقدمنا متأرجحا مهما كانت درجة كثافة جهودها، ومهما بذلنا من عناية في إعداد مشروعاتنا** ".[1]

إلا أن الذي لا يختلف فيه اثنان أن الممارسات الاستعمارية في القارة كان لها الأثر البالغ في تخلف اقتصاد القارة وتبعيته، فسياسة **البلقنة** على حد تعبير **نكروما** هي التي عرقلت التطور الاقتصادي لأنها أدت إلى ازدواجية المشروعات ووضع الشركات الاحتكارية في مركز أقوى من مركز الدول الإفريقية، بل أن هذه الشركات أسهمت في إسقاط أنظمة إفريقية وطنية كما حصل بالنسبة للزعيم **باتريس لومومبا** في الكونغو.

كما أدت هذه السياسة إلى جعل المنتجات الصناعية لأي بلد إفريقي مكلفة، وجعل من الصعب تسويقها في مناطق أخرى من القارة، بالإضافة إلى أن الحدود الاصطناعية التي وضعها المستعمرون جعلت المواصلات وتسويق المنتجات أمرا صعبا، كما أن خطط السكك الحديدية التي صنعها المستعمرون في الماضي لم توضع من أجل تقليص تكلفة النقل بل من أجل الربط بين المناطق الخاضعة لنفس النظام النقدي. ونادرا ما تجتاز خطوط السكك

---

(1) المرجع السابق، ص53.

الحديدية المنطقة النقدية التابعة لهذا المستعمر أو ذاك، وقد ارتأى المستعمرون الأوروبيون علاقتهم بإفريقيا اقتصاديا بأنها " **علاقة تقسيم طبيعي للعمل** " تقوم إفريقيا بمقتضاه بإنتاج المواد الخام ثم يتم تصنيعها في أوروبا وإعادة بيعها في الأسواق الإفريقية. وكان قد ظهر في بداية الستينيات مصطلح إفريقيا الأوروبية (euro africa) الذي صاغه الأوروبيون للتعبير عن هذه العلاقة بهدف تحقيق صمود الصناعة الأوروبية في وجه المنافسة الأمريكية.

وبالتالي، لا مفر من حلّ المشاكل التي تعانيها القارة الإفريقية وفي مقدمتها المشكلات السياسية المجزأة.وقد عبر الرئيس التانزاني **جوليوس نيريري** عن هذه القناعة منذ سنة (1967م) حينما صرح في القاهرة بقوله:" **إن المشاكل التي تهددنا ككيانات مستقلة بشكل كبير يمكن احتواؤها في سياق أشمل** ".[1]

كما أن الهيئات الاقتصادية الدولية الأخرى تتحكم فيها نفس الاعتبارات المصلحية الأنانية للدول الاستعمارية، بحيث تربط القروض والمساعدات الاقتصادية بأهداف سياسية واستراتيجية. فالبنك الدولي للتنمية والتعمير تقوم تركيبته التنظيمية على جعل قوة الإقرار في التصويت مرتبطة بمدى المشاركة في رأس المال، الأمر الذي جعل الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية (USA) تهيمن على هذه الهيئة الدولية، ولذا فقد رفض البنك الدولي للتنمية والتعمير (BIRD) طلب عبد الناصر الخاص بتمويل

---

(1) فرفر علي المنتصر، إفريقيا مرجع سبق ذكره.

مشروع السد العالي مما دعا مصر إلى الاستعانة بالاتجاه السوفييتي سابقا لتمويل هذا المشروع الاقتصادي الضخم.•

والنمط **الآخر للتبعية الاقتصادية** يتأتى عن طريق برنامج المساعدات الثنائية التي تقدمها الدول الصناعية لبعض الدول الإفريقية. والذي يحدث في مثل هذه الحالة هو أن الدول النامية عموما تسعى للحصول على المعونة لأسباب اقتصادية بينما تقدم الدول الصناعية هذه المعونة لأسباب سياسية.

وقد كشف تقرير (**بيرسون**) الذي نشر في سنة (1969م) هذه الاعتبارات السياسية والأيديولوجية التي ترتبط ببرنامج المساعدات التي تقدمها الدول الصناعية للدول النامية، وخلص إلى القول أن أغلب استراتيجيات التنمية في دول العالم الثالث لم تحرز ما كان متوقعا أن تحرزه.

إن هذه الوضعية الاقتصادية للدول الإفريقية تهدد بمزيد من التخلف والفقر لأن ما يمكن أن يترتب عليها يتمثل في عدم قدرة دول القارة على إنشاء مشروعات صناعية وإنتاجية ذات قيمة والاقتصار على دورها التقليدي إبان عهد الاستعمار المتمثل في تصدير المواد الأولية بالخارج وهذا ينذر بالاستمرار في الدوران في ما وصفه بعض الباحثين بالحلقة المفرغة حيث تصبح الدول الإفريقية عاجزة عن القيام بإنشاء مشروعات صناعية وإنتاجية لأنها فقيرة. وبالتالي، فإن التركيبة الاقتصادية شأنها شأن التركيبة السياسية في إفريقيا تبقى عاجزة عن الخروج بالقارة من دائرة الفقر والتخلف والتبعية.

• تمتلك الولايات المتحدة فقط ثلث رأس مال المصرف الدولي، فإذا أضيفت إليها فرنسا وبريطانيا وألمانيا الغربية تصبح هذه المجموعة تتمتع بأغلبية الأصوات.

المبحث الثالث
التبعيـــة الثـــقافيـــة
(épendance culturelle)

أقام المستعمرون الأوروبيـــون أنظمتـــهم الـــسياسية والاقتـــصادية والاجتماعية في إفريقيا على فرضية الفراغ الثقافي الذي ظنوا أنه يسود القارة في مختلف مجالات الحياة. وعلى هذا الأساس ساد اعتقاد مفـــاده أن رســـالة المستوطنين البيض تجاه الأفارقة هي أن يقدموا لهم لغاتهم الأوروبية وديانتـــهم المسيحية، وأنظمتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وهكذا فرضت على الإفريقيين اختيارات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية لا تمت إلى تراثهم ولا إلى تقاليدهم بصلة، لكي يضمنوا بناء إفريقيا تابعة لهم تبعية أبدية فـــإنهم عمدوا إلى تدمير الثقافة الإفريقية وإحلال الثقافة الغربية الاستعمارية محلها.

وأول ما فعله هؤلاء المستوطنون هو تذويب البناء القبلي في إفريقيـــا لأنه يمثل الرابطة الاجتماعية القوية التي من الممكن أن تستغل ضد المـــستعمر الأجنبي حيث أعيد تقسيم المستعمرات إلى مناطق جغرافية كثيرا ما يراعى فيها تجزئة القبائل التي تشكل ثقلا من حيث عدد أفرادها أو أي اعتبار آخر. ففي الكونغو مثلا قام البلجيكيون بتقليص (6100) قبيلة إلى (550) قطاعا فقـــط، كما شجعوا إنشاء الأماكن الحضرية التي تجمع شتاتا من مختلف القبائل. أمـــا رجال الدين المسيحيين فقد بنوا دعوتهم الدينية على أســـاس أن الـــدخول في الدين الجديد يعني الانسلاخ من القبيلة التي ينتمي إليها الفرد والتعلق بالثقافـــة الأوروبية. إلا أن المشكلة التي واجهت البعثات التبشيرية المسيحية في تلـــك الفترة، هي كيف يمكن التوفيق (concilliation) بـــين ممارســـات البـــيض

الاستعمارية، وتقبل دين هؤلاء البيض، فالمسيح أبيض والقدّيسون بيض والقساوسة بيض، كما أن هؤلاء القساوسة المبشرين كان يستحيل عليهم أن يثبتوا المساواة التي يقتضيها حبّهم (لأبنائهم) الذين يعتنقون هذا الدين فكانت النتيجة الحتمية لذلك رفض الأفارقة للاستعمار ونظمه ودينه ولغته في آن واحد.

ففي كينيا مثلا ظهرت منظمة (الماو ماو mao mao) التي اتهم جومو كينياتا - الذي أصبح رئيسا لها فيما بعد - بالانتماء إليها واعتقل لهذا السبب بواسطة السلطات الاستعمارية البريطانية في شمال كينيا. وقد اعتمدت منظمة (الماو ماو) العنف وسيلة لدحر الأوروبيين وتحقيق استقلال البلاد. وقد بدأت على شكل منظمة سرية معادية للبيض والمسيحيين، مستندة في ذلك إلى مفاهيم ترتبط بتقاليد قبيلة الكيكويو (kikayo).

وفي سنة (1920م) تأسست جمعية تحمل اسم هذه القبيلة تهدف إلى تأكيد الحقوق السياسية والتضامن القبلي بالإضافة إلى استرجاع الأراضي المسروقة بواسطة المستعمرين البيض.

ونظرا لارتباط المسيحية بالاستعمار الأوروبي، ولغربة الدين المسيحي عن المعطيات الثقافية والاجتماعية الإفريقية، فإن الذي حدث هو أنه حتى في الحالات التي يقبل فيها الدين كأساس ثقافي، فقد ظهرت محاولات"**لأفرقة**" هذا الدين، وأبرز هذه المحاولات حركة سيمون كيمانغو(simon kimanju) سنة (1921م) في الكونغو والذي رفع شعار" **اتبعوا الله ولاتتبعوني أنا** "، وحركة**كيتاوالا**(kitawala) الذي دعا إلى التنكر الكامل لكل الحكومات القائمة في عهده، والى قطع كل اتصال بالبيض والى التمرد السياسي. ومع

حلول الحرب العالمية الأولى كانت **ديانةكيتاوالا** من أبرز العوامل التي عززت الشعور المعادي للبلجيكيين في شرق الكونغو،كما كان لها تـــأثير كـــبير في السياسة القومية التي تلت تلك الفترة في الكونغو.

وكان لهذه الديانة المحلية (**الكيميانغوية**) التي انتشرت في انغولا أيضا في العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي أثر في الحفاظ على التقاليد واللغة المحلية المشتركة لشعب جنوب الكونغو (**الباكونغو**) برغم أنه تم تقسيمهم بين المستعمرين الفرنسيين والبلجيك والبرتغاليين.

وفيما يختص باللغة، فقد أدى الامتزاج الثقافي العربي - الإفريقـــي، الذي أتى عن طريق التبادل التجاري ولـــيس بواســـطة الغـــزو وإلى خلـــق السواحيلي كلغة خليط بين العربية **ولغة البانتو**. وقد كان هناك اتجـــاه بـــأن تستخدم هذه اللغة كلغة مشتركة لكل شرق إفريقيا بدلا من **لغات البـــانتو** المحلية ولكن هذا الاتجاه سرعان ما تبدّد عندما قرر البرلمان الإنجليـــزي ســـنة (1931م) أن أغلب الأفارقة سوف يفضلون تلقي تعليمهم باللغة الإنجليزية.

كما أدى تجاوز المعطيات المحلية من قبل المستعمرين البيض إلى نتائج غير متوقعة بالنسبة لهم. فقد ظن الأوروبيون مثلا أنهم سوف يستطيعون شراء أراضي السود وبأ بخس الأثمان، في حين أنه وفقا للتقاليد القبليـــة الإفريقيـــة، الأرض لاتباع لقبائل أجنبية، فما بالك بالمستعمرين الـــذين لا ينتمـــون إلى إفريقيا أصلا. كما أن بيع الأرض يتطلب احتفالا دينيا مـــن نـــوع خـــاص بالإضافة إلى موافقة أفراد القبيلة على هذا البيع.

وللأسباب المذكورة نجد الألمان عندما اســـتولوا علـــى **مرتفعـــات كليمنجارو** واستوطنوها واستخدموا الأفارقة بالقوة للعمل، وفي هذه الأراضي

قامت سنة (1905م) ثورة عارمة عرفت باسم ماجي مـــاجي (maji maji) والتي لم يستطع الألمان إخمادها إلا بعد أن أحرقوا المحاصيل التي يعيش عليهـــا الأفارقة وبعد قتل (120.000) من رجال القبائل بواسطة السلاح والتجويع في مدة سنتين.

وإذا اتجهنا إلى الجانب الإعلامي، فإننا نجد أن الطابع العام والغالـــب عادة في وسائل الإعلام الغربية هو السعي الدائم لتشويه صورة إفريقيا الحديثة أمام العالم الخارجي ولدى الأفارقة أنفسهم. وأن إفريقيا هي بـــلاد الأدغـــال والوحوش والمواطنين المتخلفين الذي لا يمكن لهم أبدا أن يرتقوا إلى مـــستوى الرجل الأبيض كما يبرز في أفلام (طرزان) الأمريكية والتي لم يتم تصور أحداثها في ولاية فلوريدا بجنوب الولايات المتحدة الأمريكية، وأن دول إفريقيا هـــي مـــوطن الأوبئة والمجاعة والفقر والجفاف، وأن دول إفريقيا هي دول متخلفة غير قادرة على حكم نفسها بنفسها يسودها عدم الاستقرار والانقلابات العسكرية.[1]

---

(1) فرفر المنتصر، إفريقيا، مرجع سبق ذكره، تشير دراسة أعدها طالبان في الدراسة العليا بجامعة منيسوتا الأمريكية أحدهما من نيجيريا والآخر من غانا بمساعدة أستاذ أمريكي تناولـــت موضوع تغطية بعض الصحف الأمريكية للأخبار الأفريقية بين ســـنتي (1970م-1975م)، تشير إلى قلة الأخبار التي تتناول إفريقيا عموما بالإضافة إلى التغطية المتازة التي أولتـــها هذه الصحف لأخبار الانقلابات العسكرية والمشكلات السياسية التي تواجـــه إفريقيـــا والصراع العنصري والكوارث الاقتصادية. وكانت دراسة قد قدمت في سنة (1976م) إلى المؤتمر الإعلامي الإقليمي عن (الولايات المتحدة وإفريقيا: دور وسائل الإعلام). وكـــان نائب الرئيس الأمريكي الراحل هيوبرت همفري قد تحدث إلى هذا المؤتمر حيث حاول أن يعتذر للأفارقة عن سياسة أمريكا تجاه القارة الإفريقية فأشار إلى أن أمريكا تـــستطيع أن تستغني عن علاقتها الاقتصادية بالنظام العنصري في جنوب إفريقيا، وأنه آن الأوان لكي تعود أمريكا إلى (القيم والمبادئ الإنسانية) التي وضعها مؤسسوها. إلا أن الواضح لـــدى الأفارقة أن أمريكا لم تعد إلى أمريكا. فسياسة المصالح الهيمنة والتـــسلط والتـــدخل في الشؤون الداخلية لإفريقيا ما تزال تطغى على سياسة أمريكا وليس هناك ما يدل على أنها سوف تتغير، في المدى القريب على الأقل.

والنتيجة التي يمكن الوصول إليها أن ثورة ثقافية لابد أن تجتاح قارتنا السمراء تحطم كل أنـــواع التبعيـــة الـــسياسية (dépendance politique) والاقتصادية والثقافية، وهي أمر ضروري من أجل إنقاذ إفريقيا ووضعها على الطريق الصحيح للتقدم والوحدة والمنعة.[1]

(1) انظر مؤلفنا حول (النظام العالمي الجديد للاعلام : الأسس والأهداف)، دار الفجـــر للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة، ط1، سنة 2005، مصر.